حوار أصحاب المصلحة المتعددين حول النساء المهاجرات في المدن

جلسة عمل MC2CM - UCLG-CSIPDHR

١٠ سبتمبر ٢٠٢٠

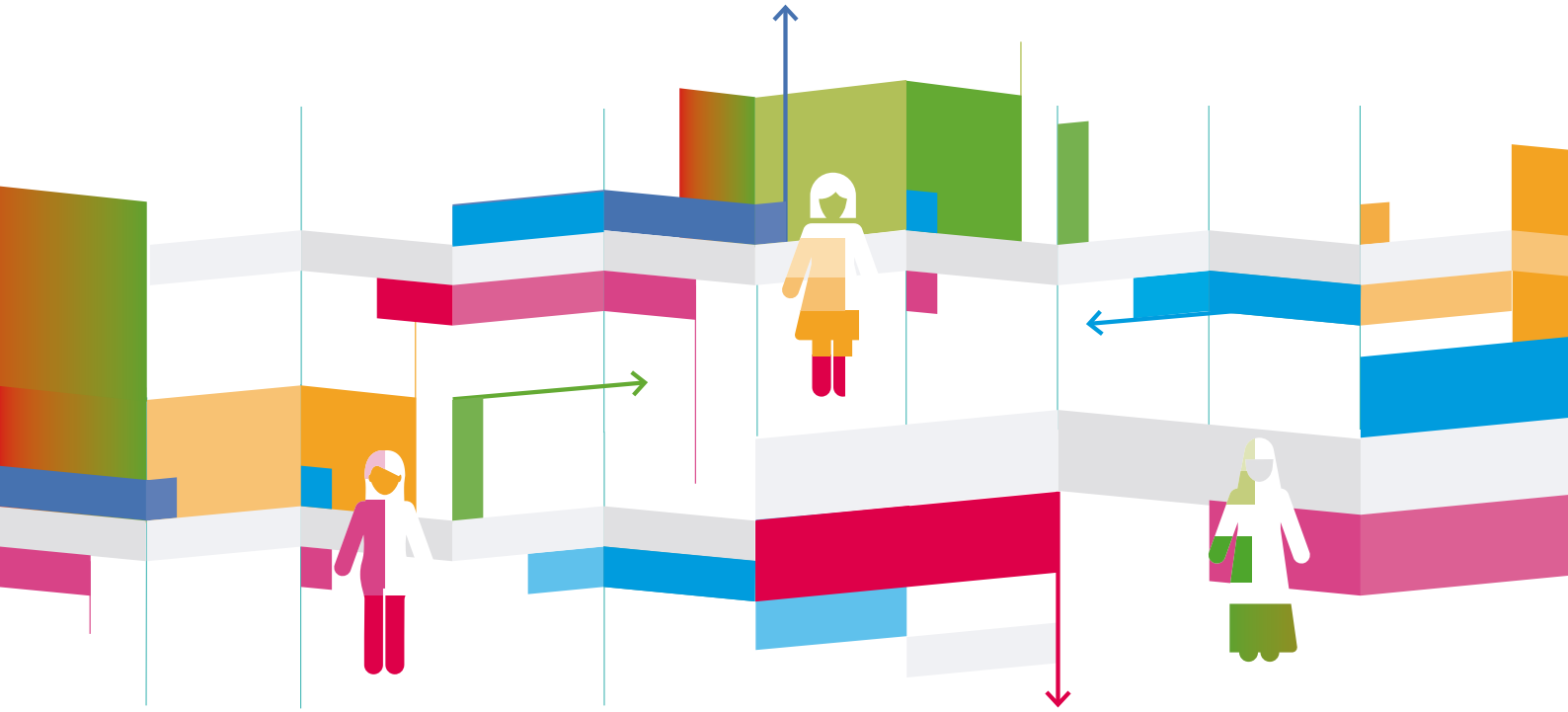

الهجرة بين المدن المتوسطية

MEDITERRANEAN CITY - TO - CITY MIGRATION

UCLG United Cities and Local Governments
UCLG Committee Social Inclusion Participatory Democracy and Human Rights
ICMPD International Centre for Migration Policy Development
UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

ممول من الاتحاد الأوروبي

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

شكر وتقدير:

تم إعداد هذا التقرير بواسطة لجنة منظمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة (UCLG) للإدماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (لجنة الإدماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركيّة وحقوق الإنسان للمدن المتّحدة والحكومات المحليّة) عن طريق جمع نتائج الاجتماع الاستكشافي "لحوار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية بشأن النساء المهاجرات في المدن" والذي عقد عن بعد يوم 10 سبتمبر 2020.

ونحن نقدر المساهمات المقدّمة من قبل نقاط الاتصال في المدن المشاركة ومن قبل شركائنا وخاصةً من بلديات سوسة وتورينو وساو باولو وأيضا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة الاستشارات العالمية World Enabled وتجمع النساء المهاجرات المسمى الرابطة النسائية الجديدة (نيو وومن كونكترز (New Women Connectors)). نود أن نشكر جميع الأطراف على وقتهم ومداخلاتهم القيّمة أثناء الجلسة التفاعليّة.
جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نسخه أو نقله بأي شكل ولا بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها، دون إذن من مالكي حقوق الطبع والنشر للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة ICMPD ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG وبرنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية UN-HABITAT.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC). محتوياته هي مسؤولية المؤلفين وحدهم ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

UCLG United Cities and Local Governments

UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE

معلومات حول مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية:

تم إطلاق مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM) في عام 2015 بتمويل من المفوضية الأوروبية عن طريق المديرية العامة لمفاوضات الجوار والتوسع، وقد شاركت في تأسيسه الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. ويتم تنفيذه بواسطة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) وبرنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (UN-Habitat) بوصفها منظمات شريكة.

حالياً يوفر مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية في المرحلة الثانية من تنفيذه (2018-2021) للمدن في جنوب وشمال البحر المتوسط منتدى للتبادل وبناء القدرات والتواصل، من خلال اجتماعات بين قادة المدن والموظفين الحكوميين والخبراء المحليين والوطنيين والدوليين متعددي التخصصات لمناقشة حوكمة محسنة للهجرة في المناطق الحضريّة وأيضا للتعلم منها والمساهمة فيها ، بما في ذلك حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية وحقوق الإنسان. يهدف مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية إلى المساهمة في جعل المدن أكثر انفتاحاً وشمولاً من خلال الاستفادة من إمكانات المهاجرين لنفع المدن واقتصاداتها.

في إطار الحوار بين الحكومات بشأن "الهجرة العابرة للبحر المتوسط" (MTM)، تمثل هذه الشبكة حلقة وصل هامة بين المستويين المحلي والإقليمي، وتقدم توصيات ملموسة بشأن السياسات المتعلقة بالهجرة والتحضّرموجّهة إلى المدن والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية. ويضم مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية في الوقت الحاضر شبكة مكوّنة من 20 مدينة مشاركة هي: عمان، وبيروت، وليون، ولشبونة، ومدريد، وطنجة، وتورينو، وتونس، وفيينا، والدار البيضاء، ودورتموند، وجرونوبل، وفامسي (FAMSI الصندوق الأندلسي لبلديات التضامن الدولي "الذي تمثله في المشروع مدن إشبيلية وقادس)، ونابولي، ووجدة، والرباط، وصفاقس، وسوسة، وطرابلس، وتاجوراء.

MC2CM

إعادة التوازن لسرد الهجرة: الأنشطة الشاملة

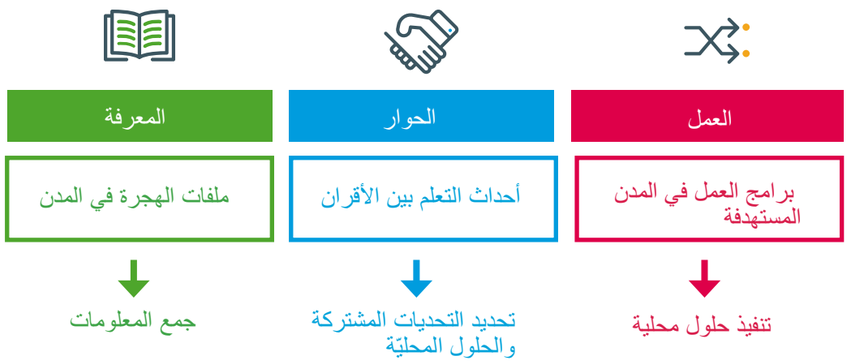

المزيد من المعلومات على:

icmpd.org/mc2cm
urban_migration
MC2CM

تم تطوير مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية MC2CM في إطار الحوار حول الهجرة العابرة بين مدن البحر الأبيض المتوسط (MTM)، وترتكز على شبكة من المدن الأورو-متوسطية. يتم تمويله من قبل الاتحاد الأوروبي وبتمويل مشترك من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ويتم تنفيذه من قبل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) وموئل الأمم المتحدة (UN-Habitat)

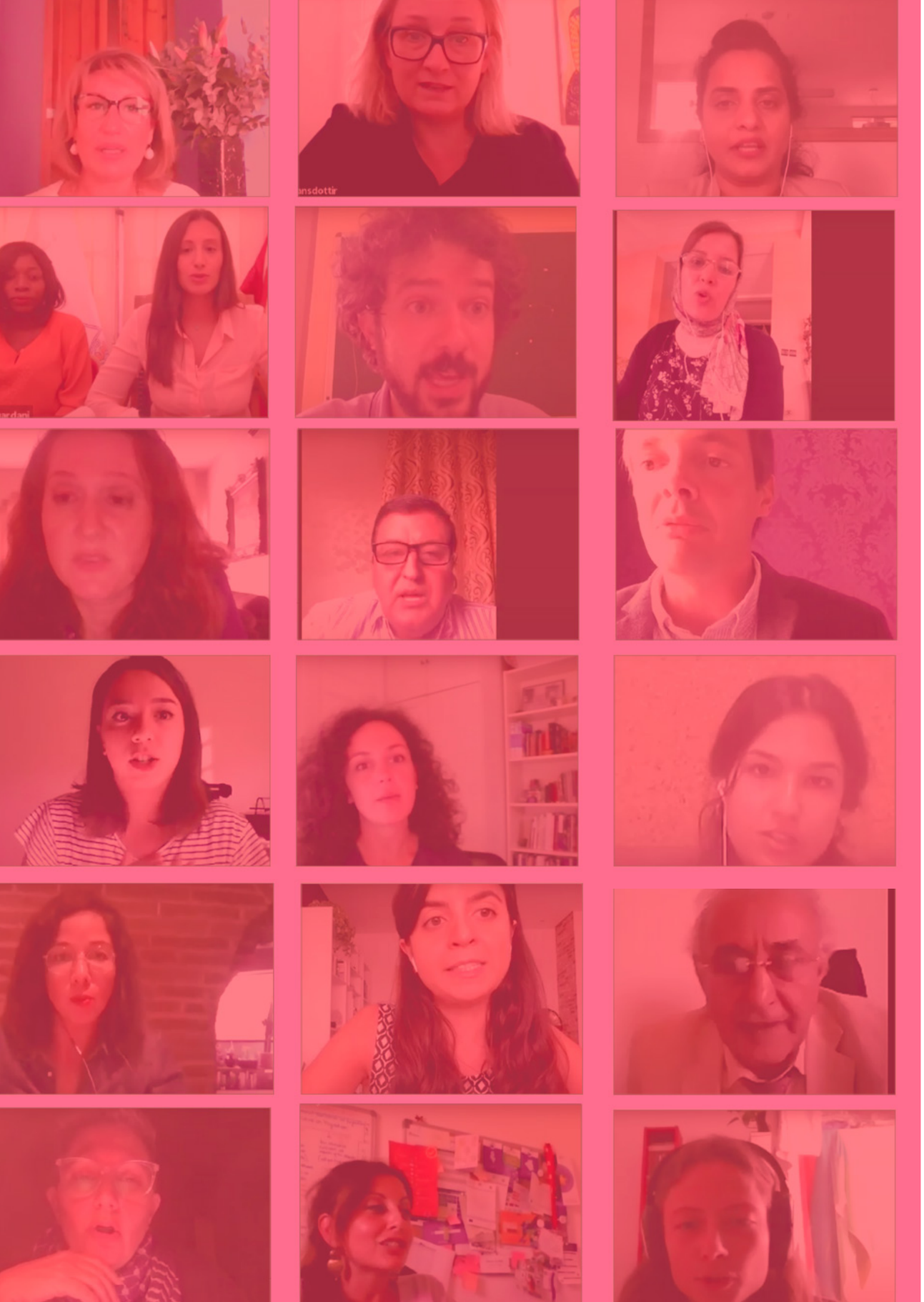

حوار أصحاب المصلحة المتعددين حول النساء المهاجرات في المدن

جلسة عمل MC2CM - UCLG-CSIPDHR

١٠ سبتمبر ٢٠٢٠

اشترك حوالي 100 مشارك في جلسة العمل التفاعلية "حوار الهجرة بين المدن المتوسطية حول النساء المهاجرات في المدن" التي شارك في تنظيمها مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية ولجنة منظمة المدن والحكومات المحليّة المتّحدة (UCLG) للإدماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (UCLG - CSIPDHR) في 10 سبتمبر الماضي. شاركت أكثر من 20 مدينة في عملية العصف الذهني الجماعي لاستكشاف الوسائل التي تراعي اعتبارات الجندرة في إدارة الهجرة المحليّة، بالتعاون مع المنظمات الدوليّة، وشبكات المدن، والمجتمع المدني، ورابطات المهاجرات، والأوساط الأكاديمية، وقامت بتبادل الآراء العالمية والإقليمية بشأن التحديات التي تواجهها المهاجرات، وتحديد الحواجز والفرص المتاحة للعمل المحلي. وقد برز العنف وانعدام الأمن كأهم التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجه المرأة في جميع مراحل عمليات الهجرة، والتي تشمل الاتجار بالبشر واستغلالهم، والعنف المنزلي، وانعدام الأمن في الوصول إلى الأماكن العامة، في جملة أمور أخرى. ما زالت الصلاحيات والقدرات المحدودة علاوة على نقص الموارد المخصّصة تُمثل عوائق قوية بالنسبة للحكومات المحليّة عند مواجهة الحقائق الموجودة على أرض الواقع. وتم تناول النهج العرضيّة الشاملة التي تعالج كل من المسائل المرتبطة بالجندرة، وإمكانية التوصل، والحماية، والإدماج باعتبارها مسائل أساسية. وتمثل هذه المحادثة الاستكشافية خطوة أولى نحو تعزيز الوسائل التي تراعي اعتبارات الجندرة والهجرة الحضرية على صعيد البحر المتوسط وعلى الصعيد العالمي ، بالتعاون مع الدول وأصحاب المصلحة ، بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

1 وجهات نظر إقليمية بشأن المرأة في الهجرة
مقدمة

في مختلف بيئات المدن والأقاليم من حيث الحجم والتنوع والطرق المتبعة إزاء قضايا الهجرة، فإن التحديات التي تواجهها النساء والفتيات المهاجرات تتسم بطابع عالمي ومتعدّد الجوانب ومتقاطع مع أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة من قبل من حيث الجندرة وإمكانية التوصل.

وعلى الرغم من أن نصف المهاجرين في العالم هم من النساء، إلا أن التحديات والاحتياجات والتوقعات التي يواجهنها لا تزال غير مأخوذة في الحسبان بالقدر الكافي في الحوكمة المحليّة والوطنيّة والعالميّة للتنقل البشري. بالنسبة للنساء والفتيات المتنقلات، فإن دوافع الهجرة لديهم تختلف إلى حد كبير عن الدوافع لدى الرجال، شأنها في ذلك شأن التحديات المحددة التي يواجهنها في عملية الهجرة وفي الأماكن التي يستقرن فيها. غير أن العديد من هذه العقبات لا تزال غير مدرجة بالقدر الكافي في السياسات المحلية والعالمية. وتزيد هذه الثغرة من خطر تعرضهن للتمييز والعنف، مما يفاقم من أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وعدم أخذ هذه العناصر في الاعتبار يعوق الحصول على حقوق الإنسان الأساسية ويضيف المزيد من الصعوبات إلى إمكانية تمتعها الكامل بالحق في المدينة. كان تأثير كوفيد-19 أقسى على النساء والفتيات المهاجرات اللواتي واجهن أوضاعًا محفوفة بالمخاطر قبل الأزمة، مع زيادة خطر التعرض لإساءة المعاملة والاستغلال الناتجين عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى قلة التوصل إلى خدمات الحماية والاستجابة لضمان هجرة آمنة وشاملة ومنصفة. تكشف البيانات الأخيرة التي توقعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن معدل الفقر بين النساء، الذي كان من المتوقع أن ينخفض بنسبة 2.7 ٪ بين عامي 2019 و2021، من المرجح أن يزيد بنسبة 9.1 ٪، بسبب تأثير الوباء؛ كما أن عمالة النساء أكثر عرضة للخطر بنسبة 19 ٪ عن الذكور.[1]

منذ 2015 يقوم مشروع الهجرة بين المدن المتوسطيّة - الذي يتم تنفيذه بواسطة منظمة المدن والحكومات المحليّة المتّحدة، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية - بتقديم للمدن في جنوب وشمال البحر المتوسط منتدى للتبادل وبناء القدرات والتواصل، من خلال اجتماعات بين قادة المدن والموظفين الحكوميين والخبراء المحليّين والوطنيّين والدوليّين المتعددي التخصصات لمناقشة حوكمة محسنة للهجرة في المناطق الحضرية وأيضا للتعلم منها والمساهمة فيها، بما في ذلك حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية وحقوق الإنسان.

[1] هيئة الامم المتحدة للمرأة (2020). بيان صحفي: سيؤدي فيروس كورونا إلى توسيع فجوة الفقر بين النساء والرجال، كما تظهر البيانات الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/8/press-release-covid-19-will-widen-poverty-gap-between-women-and-men

وبالتركيز على النساء المهاجرات، سعت جلسة العمل التفاعلية عن "حوار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية حول النساء المهاجرات في المدن" إلى معالجة هذه الأولوية الناشئة عند وضع السياسات في العديد من جداول أعمال الحكومات المحليّة من منظور إقليمي ينطلق من أسفل إلى أعلى ويشمل أيضًا مساهمة الشركاء الدوليين الرئيسيين. وقام فريق إدارة الحوار - وجميع أعضاؤه من النساء - بوضع إطار للمناقشة، وطرح أفكارا بخصوص الكيفية التي تعالج بها جداول الأعمال المحلية والعالمية الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي للهجرة. كما استمع إلى منظور المجتمع المدني بشأن إمكانية تقدم أصحاب المصلحة المتعددين نحو اعتراف أفضل بالاحتياجات الخاصة للمرأة.

وكما أشارت إلى ذلك إيميليا سايز ، الأمينة العامة لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، كانت هذه الدورة خطوة أولى "لضمان أن تظل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أعلى جدول الأعمال السياسي لدوائر الحكومات المحلية، ولكن أيضًا للشركاء الذين نعمل معهم "، خاصة في وقت **"تتحدى فيه عمليات إغلاق الحدود والحواجز أمام التنقل أثناء الوباء جميع المعالجات المحلية والعالمية الخاصة بالهجرة وتسلط الضوء على العوامل التي تعوق إدماج المرأة على العديد من المستويات ".**

وذكّرت آيريس كريستيانسدوتير، أخصائية شؤون الجندرة والإنسانية في المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن "تفاقم معدل فقر المرأة، من بين تحديات أخرى، متأصّل في الطرق التي بُنيت بها مجتمعاتنا واقتصاداتنا". وأكدت أن هذا **"دليل على الأوجه المتعدّدة لعدم المساواة التي تواجهها المرأة عمومًا، ينبغي أن يصبح قوة دافعة حاسمة لتطوير إجراءات السياسة الاصلاحية كي تضع المرأة في صميم ترتيبات الانتعاش من الوباء ونحو صياغة سياسة هجرة تراعي الفوارق بين الجنسين."**

وحذرت أنيلا نور، مؤسسة "الرابطة النسائية الجديدة" (*انظر الى المربع*) من السياسات الادماج في البلدان المضيفة المنتهية صلاحيتها والتي غالباً ما تهمل الواقع الخاص بالجندرة والاحتياجات المختلفة للمهاجرات وتفضيلاتهن الثقافية والدينية. وشددت على **"الحاجة الملحة إلى إشراك رابطات النساء المهاجرات والمبادرات التي تقودها النساء من أجل عرض احتياجاتهن والتحديات التي تواجههن، والحصول على الموارد اللازمة لمعالجتها والتخفيف من الاختناقات التنظيمية في البلدان المضيفة"** والحواجز الهيكلية التي تعوق عملية إدماجهن.

وأبرز كريستوف لالاند، رئيس وحدة الإسكان في برنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية الصعوبات التي تواجهها المهاجرات في الحصول على السكن قائلا: **"تواجه المهاجرات حواجز معقّدة في الحصول على السكن اللائق: بالإضافة إلى الحواجز التي يواجها المهاجرون من الرجال (انخفاض الدخل، وصعوبة اللغة، وعدم فهم سوق الإسكان وحقوقهم)، وحمل مسؤولية أكبر في رعاية الأطفال مما يحد من قدرتهن على توليد الدخل وبالتالي تحمل تكاليف السكن المستقل"**. وأكد على ضرورة إشراك المهاجرات في صنع القرار وتنفيذ وتقييم السياسات والمبادرات، ولا سيما فيما يتعلق بحصول المهاجرات على السكن اللائق.

ذكّرت ساندرا ويليس ، مديرة التعلم والتطوير في مجموعة الاستشارات العالمية World Enable (*انظر الإطار*) بأهمية إدخال القضايا القطعية الشاملة الرئيسية في النقاش مثل الإعاقة وإمكانية الوصول لذوي الإعاقة، مع تسليط الضوء على التمثيل الخاطئ والاعتبار المحدود للنساء والمسنين ، وخاصة ذوي الإعاقة منهم، على الرغم من المعاهدات والاتفاقيات وأهداف التنمية المستدامة الدولية. ودعت إلى وضع أطر قانونية شاملة تزيل الأحكام التمييزية وتعمم النهج الخاصة بالنوع والإعاقة لجعل الهجرة مجدية للجميع. وفي معرض شرحها للواقع المتناقض المتمثل في زيادة الحاجة إلى الرعاية الصحية وفي نفس الوقت الحواجز العديدة التي تحول دون توصل هذه الفئات من المهاجرين للخدمات أثناء رحلة العبور وفي المدينة المضيفة، قامت بحث الحكومات المحلية على معالجة موضوع الهجرة لديهم عن طريق توفير أطر شاملة تحمي الفئات الضعيفة وتشملها.

مربع الرابطة النسائية الجديدة NWC:

الرابطة النسائية الجديدة مبادرة تقودها مجموعة من النساء المهاجرات واللاجئات في أوروبا. وبهدف إذكاء الوعي بالتحديات والفرص المتاحة للاجئات والمهاجرات في أوروبا، تقوم الرابطة بتقديم الدعم لهن لتحديد التحديات التي يواجهنها والتوصية بحلول لها ليصبحن صانعات للتغيير من أجل إحداث تحول في المجتمعات المحليّة والسياسات بشكل عام. **وعلى الصعيد المحلي** تعمل منصة الرابطة كأداة لتحديد الثغرات القائمة في سياسات الإدماج التي تواجه اللاجئين والقادمين الجدد. وبهدف إنشاء نظام دعم للاجئات، فإنهن يدعون إلى إجراء إصلاحات في السياسات تكون مواتية للمرأة. وتحاول منصة عمل الرابطة النسائية الجديدة أن **تصل** بالأصوات المحلية إلى **مستوى الاتحاد** الأوروبي وتشارك في مناقشات حول مسألة تمثيل اللاجئين في صنع السياسات لسد الفجوات بين جدول الأعمال والواقع من خلال توصياتهم وإجراءاتهم.

مربع مجموعة الأستشارات العالمية World Enable:

World Enabled هو فريق استشاري استراتيجي بدأ عمله في عام 2003 بهدف تثقيف الجمهور العالمي وإلهامه وإطلاعه على قدرات وإمكانات المعوقين. وهي توفر خدمات بحثيّة وبرامجيّة مبتكرة واقتصادية في التكلفة للوكالات الدوليّة والمنظمات غير الحكوميّة والحكومات، لتقديم وسائل مبتكرة للتنمية الحضريّة الشاملة للجميع. وهي تعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وتنشئ شراكات فعالة بينها بغرض تنفيذ برامج وسياسات شاملة للإعاقة باتباع توجه يقوم على حقوق الإنسان والحقوق المدنية. ومع شركائها الدوليين تقوم بالمساعدة في بناء مجتمعات شاملة، يستطيع فيها الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنون تنمية مواهبهم بشكل كامل، والوصول لإمكانياتهم الكامنة الكاملة.

2 الأطراف المعنية

25 حكومات محلية وشبكات المدن

1	أبيلو - ريفيلا بوروندي	
2	عَمّان	
3	ANVITA	
	CEMR	
	تحالف المدن / مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
	فريدريش الكسندر جامعة إرلانجن نورنبرغ	
	نيو وومن كونكترز	
	UN-Habitat	
	UN Women	
	كلية روزفلت الجامعية	
	جامعة أوتريخت	
	WIDE+	
4	بانجول	
5	برشلونة	
	جمعية توجيه النساء المهاجرات في كاتالونيا	
	جمعية من أجل المرأة	
	تجمع اللاجئات والمنفيات والمهاجرات	
	Fons Català (FCCD)	
	IEMed	
	SICAR cat	
	UCLG	
	UCLG - CSIPDHR	
6	بنزرت	
7	كامبيلوس	
8	الدار البيضاء	
9	المجتمع الإقليمي - وجدة	
10	FAMSI	
	التحالف من أجل التضامن- أكشن إيد أسبانيا	
	جمعية التنقل البشري	
	شبكة نساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
11	جيبوثكوا	
12	غرونوبل	
	IOM	
13	إربد	
	UCLG MEWA	
14	ليبرفيل	
15	مركز جوانجو الدولي	
16	MANDLAKAZI - REFELA موزمبيق	
17	مكسيكو سيتي	
	World Enabled	
18	مونتيفيديو	
19	الرباط	
	رواد التغى PCDC	
	ASTICUDE	
	مجلس المنطقة الشرقية	
	المدن المتحدة والحكومات المحلية أفريقيا	
20	رام لله	
21	ساو باولو	
22	صفاقس	
23	سوسة	
24	تورينو	
	Europiamo	
	ICMPD	
25	تونس	
	كرامة المهاجرات	
	التونسيةالاتحاد الوطني للمرأة	
	أرض اللجوء تونس	

3 المبادرات المحليّة لتلبية احتياجات المهاجرات

وركز الجزء الأول من الجلسة على أصوات من مدن حول البحر المتوسط وخارجه. وتبادل الممثلون السياسيون من سوسة وتورينو وساوباولو خبراتهم من الخط الأمامي، ومن السياسات والإجراءات المحلية القائمة التي تلبي احتياجات المهاجرات، إلى الأفكار المتعمقة بشأن كيفية تعزيز دور الحكومات المحلية في هذا المجال.

أ- سوسة

نوع جديد من التعاون مع رابطات المهاجرات

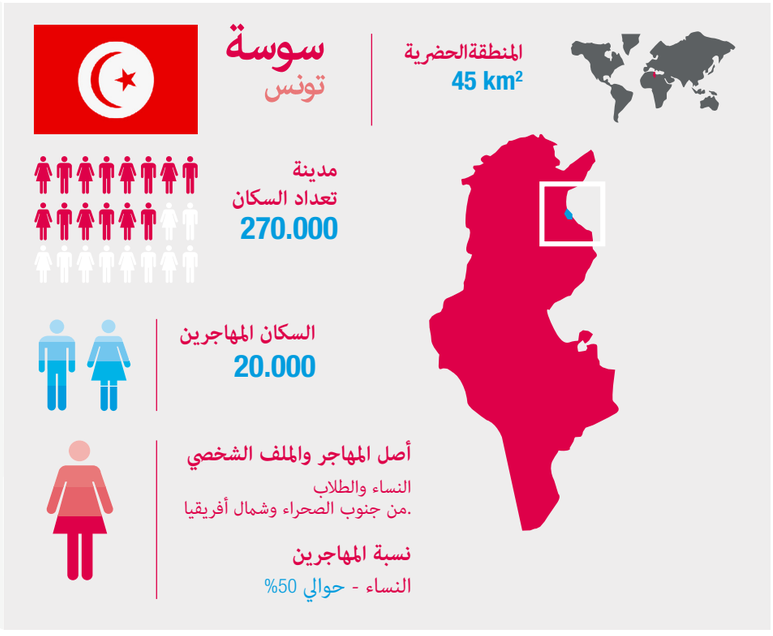

على الرغم من أن تونس لا تزال دولة مصدّرة للهجرة، إلا أن اتجاهات الهجرة تختلف من إقليم إلى آخر. تعد مدينة سوسة واحدة من أكثر البقاع السياحية وثاني مركز جامعي في تونس. وكلتا الميزتين، بالإضافة إلى موقع المدينة في طرق الهجرة المتوسطية، تستلزم مستوى عالٍ من التنقل على المستوى الإقليمي وتجتذب الهجرة الداخلية والخارجية. على الرغم من أن الهجرة لا تزال خارج نطاق الولاية البلدية، إلا أن الإدارة المحليّة ما فتئت تعزز جهودها لإطلاق وتنفيذ برامج ومبادرات لإدماج المهاجرين في الأماكن العامة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

وأبرزت **أيمان وردانى، نائبة رئيس بلدية سوسة** ورئيس لجنة المساواة بين الجنسين، أهمية **الإدماج** المحليّ مع التركيز بقوة على **توفير المساعدة الاجتماعية** *للمهاجرات اللواتي لديهن أطفال، والحوامل، والنساء العاملات، اللواتي* يواجهن صعوبات أكبر في المجتمع المضيف. في أعقاب تفشي فيروس كوفيد-19، أقيمت **روابط تعاون جديدة** مع *الشركاء المحليين والمهاجرين*، وخاصة مع المهاجرات. كما تم إجراء العديد من الدراسات الاستقصائية لتقييم حالة المهاجرين وخاصة النساء في خضم جائحة كوفيد-19.

ومن **بين الحواجز** التي تم تحديدها في سوسة، تبين أن بعض المهاجرات تواجه *ظروف عمل غير* مستقرة *وأيضا خطر التعرض بدرجة* أكبر *للاستغلال وسوء المعاملة والعنف*. ومن الصعب بوجه خاص معالجة هذه الحواجز بالنسبة لأولئك الذين يواجهون *وضع إقامة وعمل غير نظاميين في القطاع غير الرسمي*، ومعظمهم في الخدمة المنزلية. كما ازداد *العنف المنزلي* في ظل الإغلاق الإلزامي. وخلال فترة الإغلاق لوحظ قصور رئيسي آخر يتمثل في *محدودية فرص الحصول على المعلومات والخدمات الصحية* ، ولا سيما للمهاجرات *اللواتي* لديهن أطفال. وأقرت البلدية بأن سلطات الرعاية الصحية الإقليمية ووكلاء الخدمات ليسوا على وعي تام بحقوق المهاجرين وحثت على سد هذه الثغرة في حصول الجميع على الرعاية الصحية ، وكذلك على فتح طرق لضمان *التكامل الاقتصادي وتسوية أوضاع العاملات المهاجرات*.

ومن بين هذه الفرص، أصبح **دور رابطات المهاجرات** بارزًا في **إدارة أزمة كوفيد-19**، ولا سيما من خلال إقامة حوار مع مجتمعات المهاجرين. أصبح تعزيز **العلاقات القائمة على الثقة** بين الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني ورابطات المهاجرات **لإمكانية إدارة الأزمات** جزءًا رئيسيًا من جدول الأعمال المحلي في سوسة.

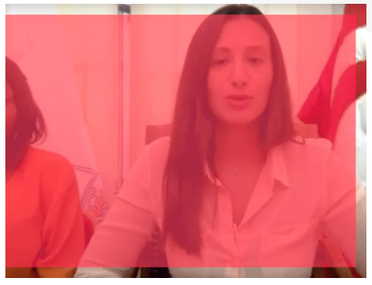

ب. تورينو

الإصغاء لاحتياجات المهاجرين وإحضارهم إلى البلدية

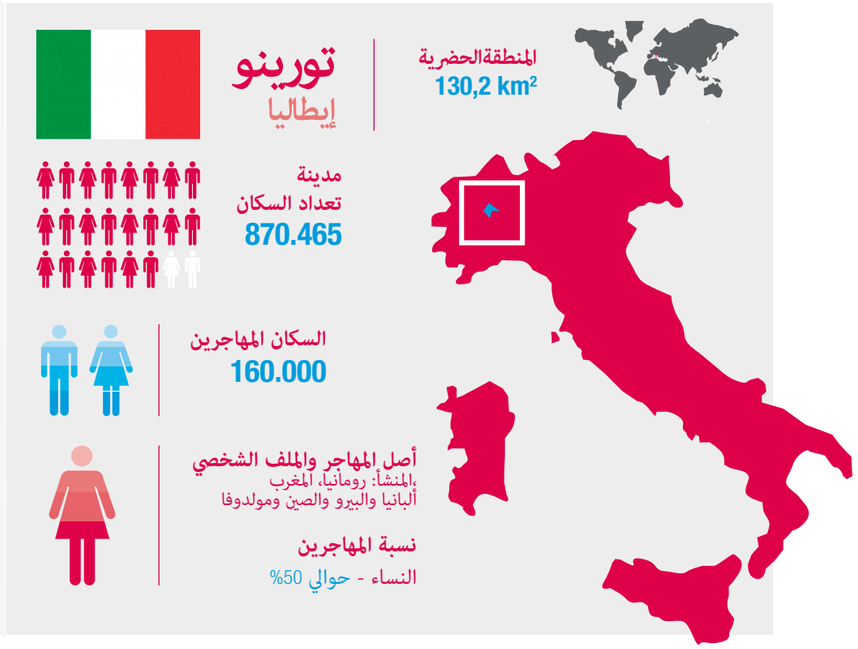

تورينو هي رابع أكبر مدينة إيطالية. وقد حققت ظاهرة **جمع شمل الأسر** في المدينة *توازنا في النسبة بين الجنسين* على مر الوقت، *وتشكل المهاجرات اليوم نصف السكان المهاجرين.* وعلى الرغم من أن دور البلدية في إدماج المهاجرين لم يحدده القانون، إلا انه ينبع من استراتيجيات التمويل العام الوطنية والإقليمية، وكذلك من المسئولية البلدية في مجالات السياسة العامة التي لها تأثير مباشر على إدماج المهاجرين، مثل التوظيف والتدريب المهني. ويعود جزء كبير من إجراءات إدماج المهاجرين المنفذة على مستوى المدن الكبرى إلى مبادرات أصحاب المصلحة المحليين.

وعرض كلاوديو توشي، من مكتب نائب عمدة مدينة تورينو لحقوق الإنسان، مبادرتين تم إتخاذهما في المدينة لتلبية احتياجات المهاجرين ولا سيما النساء. **وتدعم المبادرة الأولى، وهي مشروع "المرأة في الحي"**، النساء المهاجرات *اللواتي* مكثن في المدينة لسنوات عديدة في الحصول على الخدمات في إطار *علاقة خاصة بين الأقران مع المؤسسات التجارية.*

أما المبادرة الثانية، وهي مبادرة **'رابطة مجتمعية '**، *فتضم أصحاب المصلحة المحليين من مختلف مجتمعات المهاجرين* ، من حيث السن والجنسية والأقلية والأجيال وغيرها، كفرق عاملة في رابطات مجتمعية. وتعد هذه القنوات القائمة مع أصحاب المصلحة المحليين موردًا أساسيًا للبلدية لتحديد احتياجات مجتمعات المهاجرين وربطها بمختلف الإدارات البلدية. ويظل التحدي الرئيسي لتحقيق ذلك الربط *هو محدودية فرص حصول المهاجرين على الخدمات* وتكرار تعرضهم *للعنصرية الهيكلية*. وعلى وجه الخصوص أثناء ظروف الطوارئ الناجمة عن فيروس كوفيد-19 كان من الصعب للغاية على المهاجرين الحصول على دعم الدولة أو البلدية. وبالتالي كانت أولوية المدينة هي تقييم تلك الاحتياجات وربطها بالموارد المطلوبة.

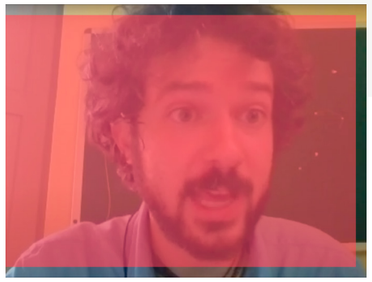

ج- ساو باولو

خطة البلدية العشرية وسياساتها الخاصة بالمهاجرين

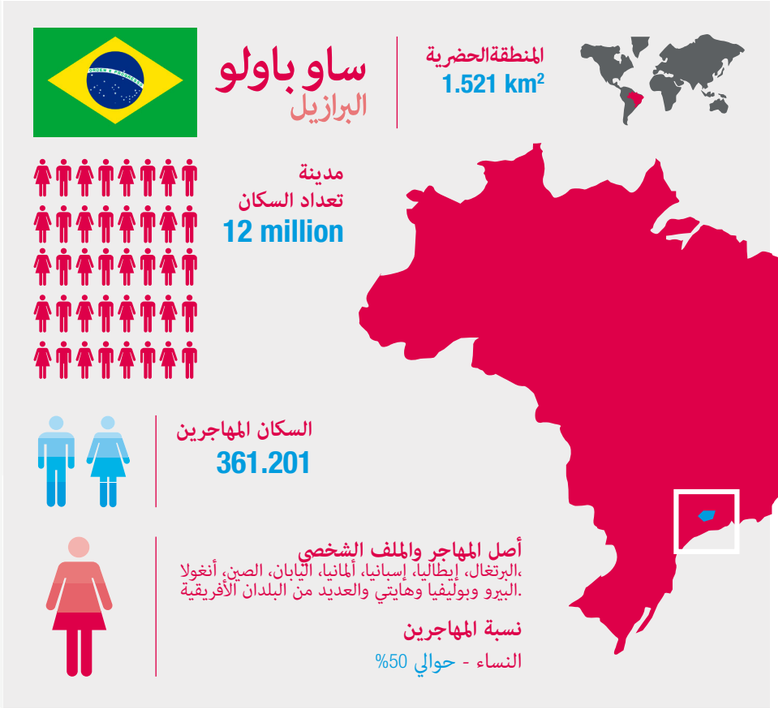

ساو باولو هي أكبر مدينة في أمريكا اللاتينية من حيث عدد السكان، مع تدفقات مرتفعة من الهجرة الإقليمية والدولية. والبلديات في البرازيل مسؤولة عن توفير عدد من الخدمات العامة الأساسية لجميع المقيمين، بما فيهم المهاجرون. وعلاوة على ذلك، تنص تشريعات بلدية ساو باولو أيضاً على **إدماج المهاجرين في المجتمع** المحلي باعتبار ذلك مسئولية بلدية.

وتحدثت باتريشيا ديتشكينيان، المنسقة العامة لمكتب حقوق الإنسان والمواطنة في ساو باولو وهي مهاجرة من أصل أرمني، عن **أنظمة محددة** معمول بها *لتعزيز إدماج المهاجرات ومشاركتهن في المجلس البلدي*. وقد اعتمدت البلدية **إطاراً تدريجياً** على مدى السنوات العشر الماضية وتطبق **نهجاً من خمس ركائز** لمعالجة قضايا الهجرة الحضرية.

وتتعلق الركيزة الأولى بضمان **حصول** الجميع على *السكن والتعليم - التعليم العام - والصحة والخدمات الاجتماعية*، بغض النظر عن الوضع القانوني والخصائص الديمغرافية. وكانت ساو باولو أول مدينة في البرازيل تضع **قانوناً بلدياً للمهاجرين**. ويتماشى هذا الإجراء مع الركن الثاني الرامي إلى **تعزيز حقوق المهاجرين ودعم إدماجهم**. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن المهاجرين لا يُسمح لهم بالتصويت وفقاً للتشريعات الاتحادية؛ وبالتالي *فإن المجلس البلدي للمهاجرين يكفل مشاركتهم في عملية صنع* القرار. والركيزة الثالثة هي كفالة وجود *مركز قيادي للمهاجرات ومشاركتهن في المجلس البلدي*. حددت المدينة *حصة لا تقل عن 50 ٪ للمهاجرات* من جنسيات مختلفة داخل مجلسها البلدي للمهاجرين منذ عام 2015. وهناك أيضا آليات قائمة لكفالة مراعاة احتياجات المهاجرات. وكجزء من الركيزة الرابعة، أطلقت البلدية في أغسطس 2020، **أول خطة بلدية لسياسة الهجرة**، والتي تشمل *80 إجراءً سيتم تنفيذها اعتباراً من عام 2021*. وتمشياً مع هدفها الخامس **المتمثل في الحصول على الخدمات** ، تقدم البلدية أنواعاً مختلفة من الخدمات التي تضمن *للمهاجرين مزيداً من الاستقلالية*. ويشمل ذلك التوصل إلى مركز للمهاجرين منذ عام 2014 لضمان حصول المهاجرين على الخدمات والمعلومات بلغات مختلفة.

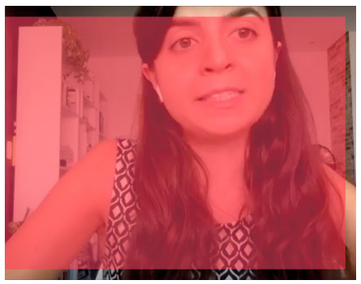

تألّف الجزء الثاني من جلسة العمل من تمرين تفاعليّ مع موظفي البلديّة وممثلي منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والممارسين، وكانت مكرّسة لتحديد التحديات الرئيسيّة التي تواجهها المهاجرات في المناطق الحضريّة فضلاً عن العوائق والفرص المتاحة لعمل الحكومة المحليّة في معالجتها. تم تعيين ثلاث جلسات جانبية لأصحاب المصلحة المتعدّدين والسماح لجميع المشاركين بمشاركة أفكارهم حول هذه المسألة على أساس خبرتهم.

حوار: النساء المهاجرات في المدن

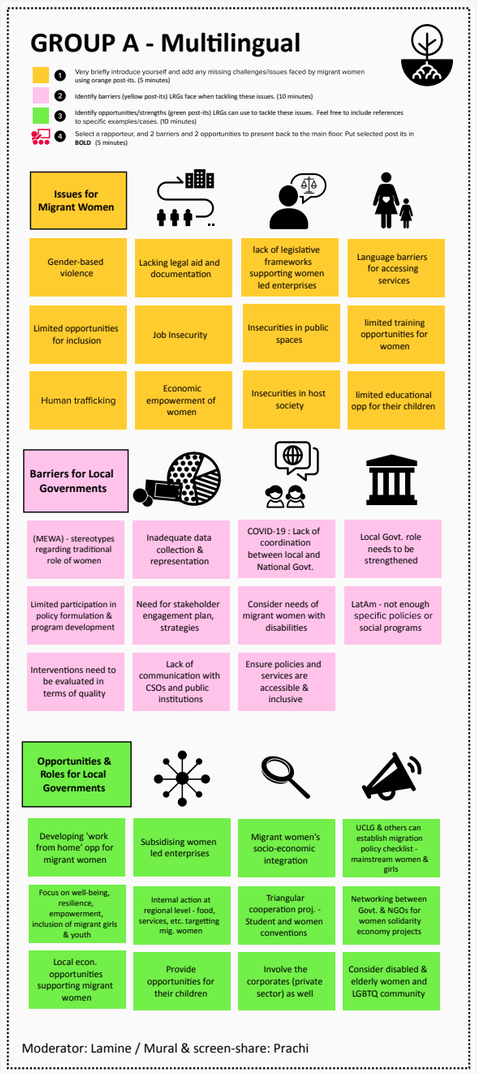

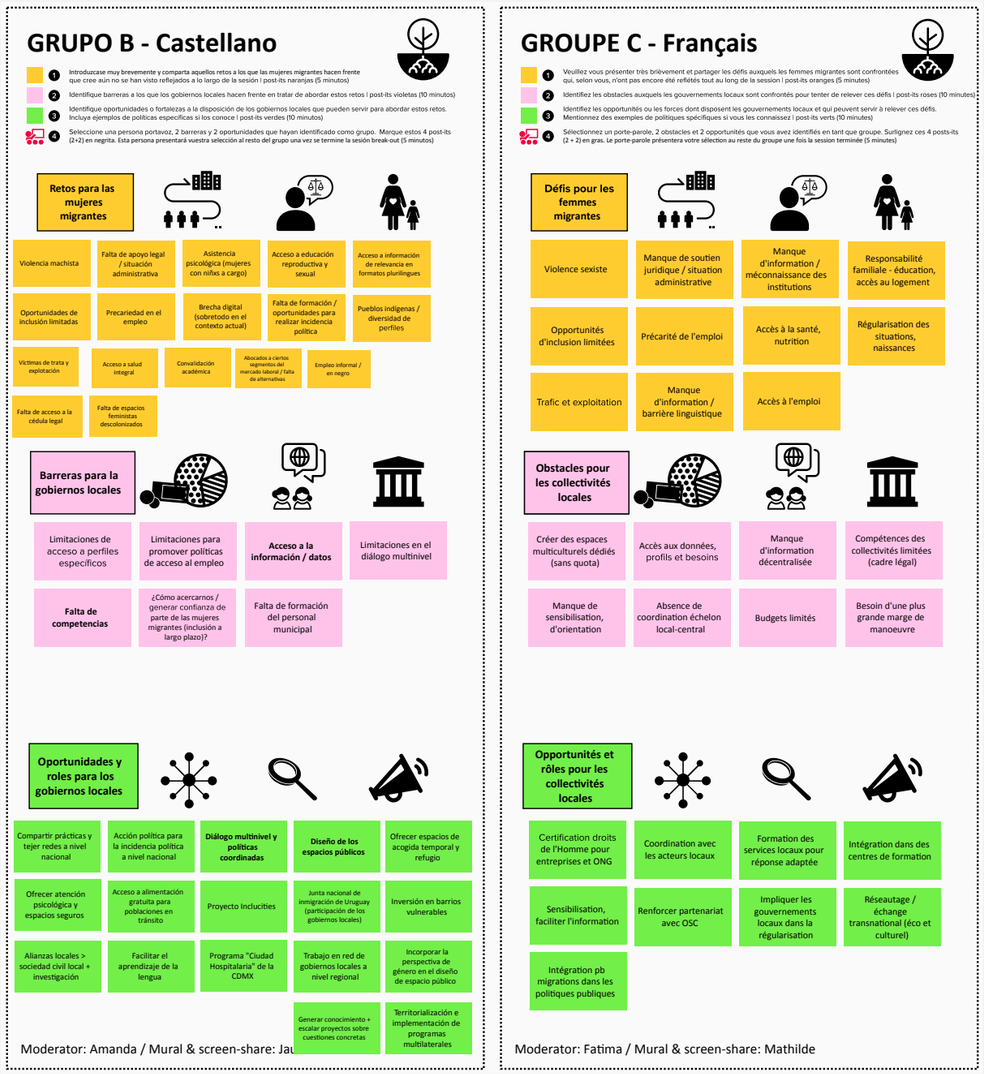

4 حماية المهاجرات وإدماجهن في المدن

دور وفرص عمل الحكومات المحلية

(أ) الفهم الصحيح للتحديات التي تواجهها المهاجرات

بعد الرؤى الأولى للجنة الافتتاحية المتنوعة للمدن، ترك الجزء الأول من الجلسات الفرعية المجال مفتوحًا للمشاركين لتحديد التحديات المحلية. وقد برز **العنف وانعدام الأمن** كبعض من أهم الصعوبات الأكثر إلحاحا – بدءا من مخاطر وآثار *الاتجار بالبشر واستغلالهم* في أثناء عملية الهجرة وما بعدها، إلى التعرض *للعنف على أساس الجنس* أو *انعدام الأمن في الوصول إلى الأماكن العامة*.

ومن المسائل المهمة الأخرى هي كيفية تأثير **الوضع القانوني** للمهاجرات على إمكانية **حصولهن على حقوقهن**. ويصبح هذا الأمر حاسما بشكل خاص في مجالات مثل الحصول على *الرعاية الصحية للأم والطفل الاستحقاقات الاجتماعية والسكن*. ومع ذلك لم يُنظر إلى التمييز القانوني على أنه **العائق الوحيد الذي يمثل حاجز للاندماج** في المجتمع المضيف؛ وبالفعل أشار العديد من المشاركين أيضاً إلى *انعدام الثقة في السلطات العامة*، *والحواجز اللغوية في توفير المعلومات*، *وانعدام إمكانية التوصل* باعتبارها عوامل رئيسية في هذا الصدد. وفي السياق نفسه شدد آخرون على أن المهاجرات يملن *إلى المشاركة بدرجة* أقل في الآليات الديمقراطيّة التشاركيّة المحليّة، ويعوقهم أيضا قلة وجود أماكن مخصصة لتنظيم مقابلات للمجتمعات المحلية والتواصل والتفاعل الاجتماعيين.

وتجد المهاجرات **عوائق محددة تحول دون تمكينهن** أيضا، ولا يزال *وصولهن إلى سوق العمل من بين أكثر العوائق* أهمية. وأشار بعض المشاركين إلى *الافتقار إلى فرص التدريب* أو القنوات الرسمية *للاعتراف بالشهادات* كعوائق تمنع حصول المهاجرات على وظائف مؤهلة. وتسهم هذه العوامل في ارتفاع معدلات البطالة أو انعدام الأمن الوظيفي أو *العمالة غير الرسمية*. ويشكل دور المرأة *كمقدمة للرعاية* - مع نقص سياسات وشبكات الرعاية الكافية في المجتمع المضيف - عبئا محددًا آخر على تمكينها وإدماجها في الحياة

العامة المحلية. ولاحظ المشاركون أيضا *ندرة الدعم المقدم إلى صاحبات المشاريع المهاجرات* اللاتي يقررن إنشاء مشاريعهن الخاصة. وإلى جانب الإدماج الاقتصادي، أشار مشاركون آخرون أيضاً إلى *القوالب النمطية* على جميع المستويات (السياق الأسري، والتصورات العامة) فيما يتعلق بإسناد الأدوار على أساس الجندر باعتباره عاملاً رئيسياً لفهم الصعوبات الإضافية التي تحول دون تمكينهم.

ب. حماية النساء المهاجرات وإدماجهن : ما هي العوائق التي تعرقل عمل الحكومات المحلية بشأن هذا الموضوع ؟

ويشكل *نقص الموارد المخصصة* ونقص الكفاءات أكثر العقبات إلحاحًا التي تواجهها الحكومات المحلية عند التصدي للتحديات التي تم تحديدها. ومن **الحواجز الشاملة الأخرى** التي ذكرها المشاركون *نقص الموظفين البلديين المدربين*، *والافتقار إلى الوعي* أو *عدم إيلاء أولوية كافية* لاحتياجات المهاجرات. وشددوا على أن هذه العوائق تحول دون قيام المدن بوضع *سياسات مستهدفة خاصة بالجندرة* تهدف إلى سد الفجوات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى سوق العمل أو إدماجها على الأجل الطويل.

وتتعلق الحواجز الأخرى بالجوانب الاجتماعية - السياسية. *إن عدم مشاركة* المهاجرات أو *عدم ثقتهن في المؤسسات العامة* هو أمر سائد، على سبيل المثال، قدرة الحكومات المحلية على **كسب ثقتهن** وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات العامة المحلية وشموليتها. ويؤثر ذلك بدوره أيضا على قدرة الحكومات المحلية على **الحصول على المعلومات** وإنشاء **آليات للمتابعة**. وأشار بعض المشاركين إلى *أن التدخل السلطات العامة في هذه المسألة لا يحظى بالتقييم الكافي*، وإلى أن الحكومات المحلية غالباً ما تعاني من عدم كفاية وسائل *جمع البيانات* أو *القدرة على الوصول* إلى المهاجرات المعرضات بشدة لخطر الضعف والتهميش.

وتشير المجموعة الأخيرة من الحواجز إلى **حوار الحكومات المحلية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين** في إدارة الهجرة وشبكات دعم المهاجرات على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، شدد بعض المشاركين على ضرورة مواصلة تعزيز *خطط واستراتيجيات إشراك أصحاب المصلحة* في الحكومات المحليّة من أجل التأكد من جدواها وتأثيرها. وكان *الافتقار إلى التنسيق بين الحكومات الوطنيّة والمحليّة* جانبا رئيسيا آخر من جوانب هذه المعادلة.

ج حماية النساء المهاجرات وإدماجهن: ما هي فرص عمل الحكومات المحليّة ؟

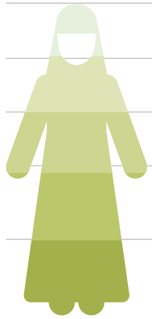

- تغيير طريقة رسم السياسات
- توفير الحماية
- تعزيز الإدماج
- إشراك جميع أصحاب المصلحة
- التنسيق والتواصل الشبكي فيما بين الحكومات المحليّة

وعلى الرغم من محدوديّة قدرات الحكومات المحليّة في العديد من البلاد، فإنها يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز عملية حماية المهاجرات وإدماجهن في المدن. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة **إحداث تحول في عملية صنع السياسات** لجعلها أكثر حساسية للاحتياجات الخاصة لهذه الفئة - بالتركيز على رفاهها وتعزيز قدرتها على التكيّف ودعمها للإستفادة من تمكينها. وتقوم بعض الحكومات المحلية *بتعميم النهج القائمة على الجندرة أو النهج المتعددة الجوانب* لتلبية الاحتياجات الخاصة للمهاجرات على نحو أفضل. ويمكن العثور على تطبيقات عملية لذلك في *تصميم الأماكن العامة* على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين، *وتدريب موظفي البلديات وتوفير المعلومات العامة*.

عندما يتعلق الأمر **بتوفير الحماية**، تجد الحكومات المحليّة طرقًا للمساهمة في رفاه المهاجرات من خلال تزويدهن *بالرعاية النفسية والأماكن الآمنة (الإقامة المؤقتة والمأوى)* في مواقع مختلفة من طرق الهجرة أو بمجرد وصولهن إلى وجهتهن النهائية. وعندما يتعلق الأمر **بتعزيز الإدماج**، يمكن للحكومات المحليّة أن تساعد المهاجرات الشابات على الحصول على التعليم العالي أو تيسير الحصول على *تعلم اللغة المحليّة* من خلال تقديم دورات مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهن. واعتُبر دور الحكومة المحليّة أساسيا، لا سيما فيما يتعلق *بإدماج المهاجرات في سوق العمل*، حيث يمكنهم دعم المشاريع التي تقودها النساء، ودعم المشاريع التي توفر الفرص لهذه الفئة أو حتى تقديم خدمات الرعاية مثل رياض الأطفال أو دور التقاعد.

ومن أجل دفع هذه المبادرات إلى الأمام، أشار العديد من المشاركين إلى الحاجة إلى **إشراك جميع أصحاب** المصلحة على مستوى المدينة وخارجها - من *القطاع الخاص* (المفتاح لتعزيز وصولهم إلى سوق العمل) *إلى المجتمع المدني* (الذي تعد مساهمته أساسية من حيث تقديم الرعاية والدعم والتنظيم) *والأوساط الأكاديمية* (حيث يمكنها توفير المعرفة الدقيقة ودعم عملية تطوير السياسات والابتكار). وتشمل الأمثلة العملية في هذا الصدد إعداد وثائق اعتماد للأعمال التجارية الخاصة تبين انخراطها في هذه المسألة إلى الشراكة مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة ومشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقدم المشاركون أيضا عدة أمثلة *على التنسيق الناجح بين السلطات الوطنية والمحلية*، وأشاروا إلى الكيفية التي يمكن بها للتنسيق المتعدد المستويات أن يساعد على تنفيذ السياسات على نحو أكثر استنارة.

ومن شأن التنسيق والتواصل الشبكي فيما بين الحكومات المحلية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي أو حتى العالمي، أن يساعدا أيضا على تقديم استجابات محلية أفضل لاحتياجات المهاجرات. ويمكن أن يساعد التواصل الشبكي بين المدن على *تبادل الممارسات أو توسيع نطاق المبادرات الواعدة أو خلق المعرفة*. ويمكنها أيضا أن تساعد في وضع قوائم مرجعية مشتركة *للسياسات وآليات للمتابعة*. وأخيرا، يمكن أيضا أن يساعد الحكومات المحليّة على إيجاد منبر للنهوض بمطالبها بشأن هذه المسألة ووضع مبادرات للدعوة على الصعيد الوطني أو الدولي.

4 النتائج الرئيسية والطريق إلى الأمام

وتمثل حلقة العمل الاستكشافية هذه خطوة أولى نحو الاقتراب من الحقائق على أرض الواقع واستكشاف الوسائل التي تراعي الجندرة عند إعداد السياسات والتخطيط العمراني على صعيد البحر المتوسط وعلى الصعيد العالمي، بالتعاون مع الدول وأصحاب المصلحة ، بما فيهم المهاجرون والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

ومن **بين التحديات المحددة التي تواجهها المهاجرات**، تم تحديد العنف وانعدام الأمن باعتبارهما حجر الزاوية. ويمكن أن تتخذ هذه العوامل أشكالاً عديدة عبر الأقاليم والظروف، تتراوح بين المستوى المحلي والأماكن العامة والمراحل المختلفة لعملية الهجرة. وتتعلق العقبات الأخرى بعدم اليقين وبإمكانية الحصول على الخدمات بسبب الأوضاع الإدارية غير القانونية، التي تتفاقم بسبب الحواجز اللغوية وانعدام الثقة في السلطات العامة. وحُددت التحديات المتصلة بأدوار الجنسين في تقديم الرعاية باعتبارها حواجز رئيسية أمام الإدماج الاقتصادي للمهاجرات.

ومن وجهة نظر **الحكومات المحليّة، فإن أهم العقبات** التي تم التعرف عليها تتعلق بعدم كفاية التفويض وقلة الموارد والقدرات. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على ضرورة تعزيز ثقة المرأة وتعزيز إمكانية حصولها على المعلومات وآليات المتابعة. وأخيرا تمت الإشارة إلى أن الحوار مع أصحاب المصلحة المحليّين الرئيسيّين ضروري لدفع عجلة التغيير في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى ومن بين **الفرص المتاحة للحكومات المحليّة**، شدّد المشاركون على أهمية تعميم النهج القائمة على الجندر والنهج المتعددة الجوانب في جميع السياسات البلدية، فضلا عن التعاون مع المجتمع المدني المحلي وأصحاب المصلحة على مستوى القاعدة الشعبية لتنفيذ إجراءات عامة أكثر فعالية بشأن هذه المسألة. ويشمل ذلك أيضاً طرقًا أخرى للتغيير في مجال السياسة العامة المحليّة، مثل تلك المتعلقة بمدن حقوق الإنسان أو الحق في المدينة. وتم تحديد الحكومات المحليّة كجهات فاعلة رئيسية لحفز تصميم الأماكن العامة على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين أو تدريب الموظفين أو توفير معلومات عامة مكيفة. وتمت الإشارة أيضا إلى أن البلديات هي المستوى الفاعل الأساسي لحماية المهاجرات وتعزيز إدماجهن الاقتصادي والاجتماعي، والاستفادة أيضا من آلية الديمقراطية القائمة على المشاركة وتعزيز مساهمة المهاجرات في الحياة المدنية المحلية. وأخيرا ، جرى تناول التنسيق والتواصل الشبكي فيما بين الحكومات المحليّة عن طريق التعاون فيما بين المدن كفرصة لتعزيز القدرات في مجال السياسات وكذلك لتزويد المدن بمنبر لزيادة أثر مطالبها ومبادراتها.

وقد أبرزت هذه الجلسة تنوع الجهات الفاعلة الملتزمة بحماية ودعم المرأة المهاجرة على الصعيد المحلي. وفي المستقبل، قد تستفيد الوسائل المراعية لاعتبارات الجندرة في حوكمة الهجرة الحضرية من الممارسات التالية التي تم تناولها خلال هذه المحادثة الاستكشافية:

النهج الشاملة:	تحديد التدابير المحليّة وطرق وضع السياسات (مثل المنهج القائم على الحقوق، والتقاطعات) التي يمكن أن تفيد في إدماج المهاجرات حتى وإن لم تكن موجّهة إليهن على وجه التحديد.
رصد التحديات الخاصة بالمرأة:	مراجعة السياسات الاجتماعية من زاوية التحديات المحدّدة التي تواجهها المهاجرات وإشراكهن بجديّة في عملية وضع السياسات ، لضمان تلبية احتياجاتهن على النحو الملائم.
التعاون البناء بين أصحاب المصلحة المتعددين:	تحديد الجهات الفاعلة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالمهاجرات من أجل: ○ التماس المشورة بشأن وضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين ○ تيسير مشاركة المهاجرات في السياسات الحضرية وتحسين ثقتهن في المؤسسات المحلية ○ زيادة القدرة المحلية على تقديم الخدمات من خلال الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى القادرة على العمل حيثما لا تسمح الولاية المحلية بذلك.
التعاون بين المدن:	تبادل الممارسات وتحسين التعاون التقني والمعرفة بين المدن.
الحوار الوطني-المحلي:	تعزيز الحوار مع المستويات الحكومية الأخرى للحصول على الدعم اللازم للتصدي للتحديات التي تواجهها المهاجرات على الصعيد الإقليمي.
تعزيز الثقة وتعزيز السلامة:	معالجة دوافع العنف وانعدام الأمن التي تواجهها المرأة في البيئة المنزلية والعامة، وتعزيز ثقتها وإمكانية وتوصلها إلى الهيئات البلدية التي يمكن أن تقدم الدعم و الحماية.

الموارد

للحصول على مزيد من المعلومات عن موضوع المهاجرات في المدن يرجى الرجوع إلى الموارد ذات الصلة الواردة أدناه.

- IOM "Mainstreaming Gender in Pre-Departure Orientation: Guidelines for Practitioners"
- IOM "Migrant Women and Gender Violence – Strategies and Perspectives for Interventions" (EN | ES)
- تجربة التعلم الحية Live Learning Experience: وراء الاستجابة العاجلة لوباء كوفيد-19 "Women's leadership: Critical for rethinking the future in the post COVID-19 era"
- Refugees International "Gender Matters: COVID-19's outsized impact on displaced women and girls"
- UNDP Latin America and the Carribean "The Economic Impacts of COVID-19 and Gender Inequality: Recommendations for policymaking"
- UN Special Rapporteur on the Human Rights of Migrants: "Impact of migration on migrant women and girls: a gender perspective"
- UN Women Guidance note: "Addressing the impacts of the COVID-19 pandemic on women migrant workers"

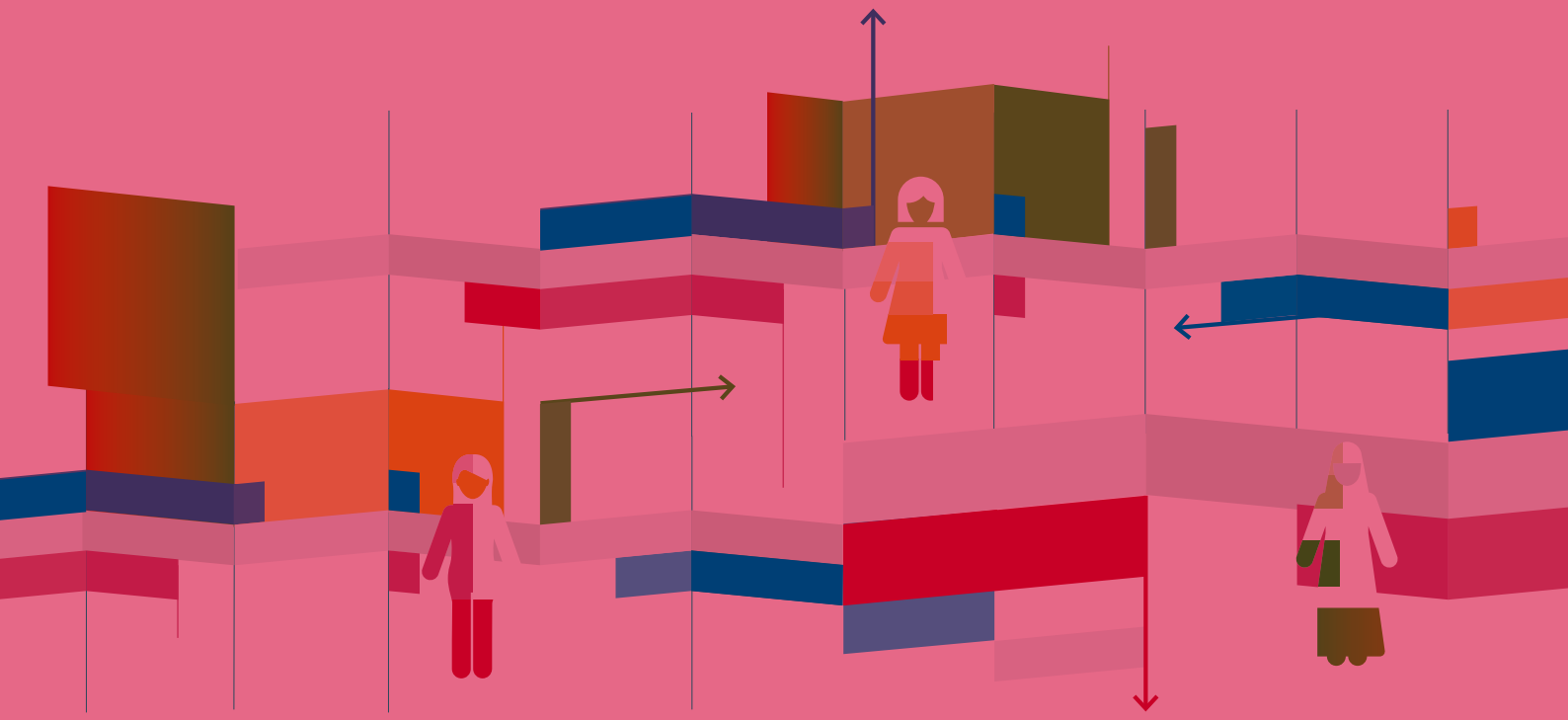

UCLG United Cities and Local Governments

UCLG Committee Social Inclusion Participatory Democracy and Human Rights

MC2CM

ICMPD International Centre for Migration Policy Development

UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE